

Distr.: General
16 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٠٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يستند هذا التقرير إلى المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، رزالي إسماعيل، في محاولة منهما لتيسير المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وركزت المناقشات التي أجراها الأمين العام ومبعوثه الخاص، كل على حدة، مع سلطات ميانمار خلال الفترة التي يغطيها التقرير على ضرورة أن تجعل هذه الأخيرة من خارطة الطريق ذات الخطوات السبع لتحقيق التحول الديمقراطي والتي أعلنها رئيس الوزراء الجنرال حين نيونت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ أداة موثوقة من أجل المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية، من خلال الحرص على أن تكون شفافة وشاملة منذ البداية. وخلال بعثته في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، قام المبعوث الخاص بشرح موقف الأمم المتحدة للحكومة ولداو أونغ سان سو كي وللرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلي سائر الأحزاب السياسية وجماعات القوميات العرقية. ولكن، المؤتمر الوطني عقد مجدداً في ١٧ أيار/مايو من دون مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية للقوميات العرقية. كذلك، بقيت داو أونغ سان سو كي ونائبها يوتين وو، اللذان احتجزا بعد حادثة ديباين في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ رهن الإقامة الجبرية. وما زال وضعهما على حاله خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

* A/59/150.



وينتاب الأمين العام قلق بالغ لغياب عملية شاملة للمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار. وإذ يذكر الأمين العام بالضمانات التي قدمتها حكومة ميانمار لمبعوثه الخاص ومفادها أن عملية خارطة الطريق سوف تشمل كل الأطراف، فإنه يناشد الفريق ثان شوي وكبار الزعماء الآخرين في مجلس الدولة للسلام والتنمية انتهاز فرصة تأجيل المؤتمر الوطني في ٩ تموز/يوليه لإعطاء أولوية لرفع جميع القيود المتبقية المفروضة على داو أونغ سان سو كي وفتح حوار حقيقي معها ومع حزبها فوراً، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تكون عملية المؤتمر الوطني شاملة وصريحة؛ والتأكد من أن تؤخذ وجهات نظر المندوبين، بما فيها تلك التي سبق وأن أعربت عنها الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار من القوميات العرقية، بعين الاعتبار كما يجب. ولئن أُتخذت تلك التدابير، فلسوف توفر أساس محفل موثوق لإجراء حوار ثلاثي الأطراف بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والقوميات العرقية.

علاوة على ذلك، يدعو الأمين العام بلدان المنطقة، وخاصة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى الاضطلاع بدور ريادي في إسداء النصيحة لمجلس الدولة للسلام والتنمية ليتخذ التدابير الآتية الذكر. كما يناشد مجلس الدولة للسلام والتنمية السماح لمبعوثه الخاص باستئناف زيارته المنتظمة لميانمار لتتسنى له المساعدة في تيسير تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في البلاد. وفي هذا السياق، يلحظ الأمين العام مع القلق أن الطلبات المتكررة من أجل السماح لممثله الخاص بالعودة إلى ميانمار (وطلبات مماثلة تقدّم بها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان البروفسور بولو سرجيو بنهيريو) ما زالت حتى الآن تعتبر "غير ملائمة" في نظر السلطات في ميانمار. وفي ظل هذه الظروف، لا مفر من الاستنتاج بأن ميانمار لم تتعاون إلى أقصى حد ممكن مع الأمم المتحدة؛ وعليه، لم يكن لجهود التيسير التي بذلتها الأمم المتحدة الأثر الفعال اللازم. ومع ذلك، فإن الأمين العام مصمم على مواصلة بذل مساعي الحميدة، على أساس قرارات الجمعية العامة المتعاقبة ودعمًا لشعب ميانمار الذي حُرِم حتى الآن من أن ينعم بنفس منافع التنمية الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والسياسية التي ينعم بها نظرائه في البلدان المجاورة.

أولا - مقدمة

- ١ - قدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" الذي طلبت الجمعية في الفقرة ٧ منه إلى الأمين العام الاستمرار في بذل مساعيه الحميدة ومواصلة المناقشات بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية مع حكومة ميانمار وشعبها، بما في ذلك جميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة الوطنية في ميانمار، ورفع تقرير إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.
- ٢ - وكما أشار الأمين العام في تقاريره السابقة، يتمثل الدور الذي كلفته به الجمعية العامة تحديداً في بذل مساعٍ حميدة، على عكس ولاية تقصّي الحقائق التي أوكلتها لجنة حقوق الإنسان للمقرر الخاص. وفي هذا السياق، رحبت الجمعية في قرارها ٢٤٧/٥٨ بالزيارتين اللتين قام بهما المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار خلال السنة الماضية.
- ٣ - وتنفيذاً للقرار ٢٤٧/٥٨، قام المبعوث الخاص بزيارة ميانمار في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. وكانت قد طرأت تطورات مهمة قبل زيارته، ومنها إعلان الحكومة أنها ستعقد اجتماعاً جديداً للمؤتمر الوطني الذي تم تأجيله في ١٩٩٦ كخطوة أولى في خارطة الطريق ذات الخطوات السبع؛ واستئناف محادثات السلام بين الحكومة ومجموعة المتمردين المعروفة باسم اتحاد كارن الوطني الذي يحارب الحكومة المركزية منذ عام ١٩٤٨؛ وعقد تايلند لاجتماع دولي يضم بلدانا "متشابهة في الأفكار" لتيسير تنفيذ خارطة الطريق ذات الخطوات السبع، وتعرف هذه العملية بعملية بانكوك. وفي ذلك الاجتماع، وعد وزير خارجية ميانمار، يو وين أونغ، الموجودين بأنه ما من نية لتنحية داو أونغ سان سو كي أو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية جانباً. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، نقلت تقارير وسائل الإعلام عن وزير الخارجية قوله إنه "لا مبرر لاستثناء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية - فهي لا تزال حزباً سياسياً قانونياً" وإن "أونغ سان سو كي ستمتع بكامل الحرية وستتمكن من لقاء باقي أعضاء حزبها ومن القيام بأنشطة سياسية عادية قبل انعقاد المؤتمر الوطني". وعلى هذه الخلفية، كان الهدف الرئيسي من زيارة المبعوث الخاص تقييم مدى تقدم جهود الحكومة لتنفيذ خريطتها، ومناشدة الحكومة جعل العملية شفافة وشاملة إلى أقصى حد ممكن.

ثانياً - فحوى المناقشات

٤ - التقى المبعوث الخاص خلال زيارته برئيس الوزراء، الجنرال حين نيونت، ووزير الخارجية، وين أونغ، ووزير العمل، تين وين، ونائب وزير الخارجية، حين مونغ وين. أما لجهة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، فاجتمع مرتين مع داو أونغ سان سو كي في مكان إقامتها ومرة مع نائب الرئيس يو تين وو، الذي كان هو أيضاً رهن الإقامة الجبرية، ومرة مع خمسة أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية المركزية الذين سبق وأن أُفرج عنهم. كما اجتمع مع أعضاء في حزب الوحدة الوطنية وتحالف القوميات المتحد، وهو مجموعة من ثمانية أحزاب سياسية للقوميات العرقية. وقد أكد المبعوث الخاص لجميع الأطراف أنها لكي تكون موثوقة، ينبغي لعملية خارطة الطريق من أجل تحول ديمقراطي في ميانمار أن تتم في إطار من الشمولية والصراحة والشفافية.

٥ - وأكد رئيس الوزراء الجنرال حين نيونت للمبعوث الخاص أن الحكومة ستنفذ خارطة الطريق "بحسن نية"، مشيراً إلى أن كبار ممثليه الثلاثة كانوا يعقدون اجتماعات شهرية مع داو أونغ سان سو كي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقال رئيس الوزراء إنه كان يسعى جاهداً لإشراك كل الأطراف المعنية في المؤتمر الوطني، لكنه أشار إلى أنه لم يتمكن من تحديد تاريخ للإفراج عن داو أونغ سان سو كي. كما أنه لم يتمكن من تحديد إطار زمني لخارطة الطريق وفيما يتعلق بمباحثات السلام مع اتحاد كارن الوطني، فقد شرح رئيس الوزراء أن المحادثات كانت تبرز تقدماً جيداً بشكل عام، على الرغم من بروز بعض الصعوبات مؤخراً. ولم يتمكن المبعوث الخاص من لقاء كبير الجنرالات ثان شوي خلال مهمته. أما داو أونغ سان سو كي، فأعربت عن استعدادها لـ "فتح صفحة جديدة" وللتعاون في هذا السياق مع الحكومة في سبيل مصلحة الشعب، ولأن تناقش معها موقف الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من خارطة الطريق، بما في ذلك مشاركتها في المؤتمر الوطني. ثم علم المبعوث الخاص فيما بعد أن داو أونغ سان سو كي قد أبلغت أرفع المستويات في مجلس الدولة للسلام والتنمية بموقفها بعد مغادرته يانغون. وأعرب ممثلو الجماعات السياسية للقوميات العرقية عن تخوفهم من أن يكون المؤتمر الوطني الذي تقترح الحكومة عقده لا يختلف عن ذلك الذي تم تعليقه في ١٩٩٦. إلا أنهم أكدوا للمبعوث الخاص رغبتهم، مبدئياً، في إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن خارطة الطريق، وفي إيجاد أرضية مشتركة للعمل معاً من أجل تنفيذها، على أن تتحقق بعض الشروط ومنها حرية الكلام وحرية النشر وحرية اختيار مندوبيهم والقدرة على إعادة النظر في الأهداف الستة والمبادئ الأساسية الـ ١٠٤ "المتفق عليها" في المؤتمر الوطني السابق.

٦ - وقد تعزّز الشعور بالتفاؤل الحذر الذي تمخضت عنه مهمة المبعوث الخاص في آذار/مارس بعدة تطورات إيجابية طرأت بعد رحيله. فقد تم إخلاء سبيل عضوين إضافيين في اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهما الرئيس يو أونغ شوي وأمين السر يو لوين، من الإقامة الجبرية. كذلك، تم فتح مقر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في يانغون مجدداً. وقد سُمح بعقد عدة اجتماعات بين داو أونغ سان سو كي وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مكان إقامة سان سو كي. وقيل إن داو أونغ سان سو كي وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أجروا مناقشات خلال تلك الاجتماعات بشأن مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في المؤتمر الوطني الذي قُدر عقده مجدداً في ١٧ أيار/مايو.

٧ - إلا أن هذا التفاؤل تبدد في ١٤ أيار/مايو عندما أعلنت الحكومة أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية بأنه لن يتم رفع القيود المتبقية المفروضة على داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ومن ثم أعلنت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في بيانها المؤرخ ١٤ أيار/مايو إنها "لا تعتقد أنها ستكون قادرة في ظل الظروف الراهنة على أن تفيد الأمة من خلال المشاركة في المؤتمر الوطني. ولذا، تقرر ألا تحضر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المؤتمر الوطني". وقد أدلى الأمين العام ببيان في اليوم نفسه ناشد فيه "كل الأطراف المعنية ألا تدخر جهداً، وإن كان الوقت متأخراً، من أجل التوصل إلى اتفاق، أخذاً بعين الاعتبار المقترحات التي تقدمت بها الرابطة وغيرها من الأحزاب السياسية وأحزاب جماعات القوميات العرقية". بيد أن المؤتمر الوطني عقد مجدداً في ١٧ أيار/مايو بمشاركة جماعات القوميات العرقية المعنية بوقف إطلاق النار، ولكن من دون مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية للقوميات العرقية الأخرى. بما فيها رابطة شن الوطنية من أجل الديمقراطية التي نالت ثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات ١٩٩٠. وقد أعرب الأمين العام في رده عن قلقه حيال هذا التطور، مؤكداً من جديد ضرورة الإفراج عن داو أونغ سان سو كي وعن نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يو تين وو، ورفع القيود عن الحزب. كما أعرب عن استيائه من عدم اتخاذ مجلس الدولة للسلام والتنمية تلك الخطوات الضرورية بالرغم من الضمانات التي قدمتها الحكومة.

٨ - وفي رسالته التي وصلت إلى الأمين العام بعد عدة أيام من إرسالها، شرح وزير الخارجية يو وين أونغ أن المؤتمر الوطني يتألف من كافة شرائح مجتمع ميانمار، ومن بينها ممثلون عن الأحزاب السياسية والأعراق القومية والأشخاص المنتخبين وممثلون من كافة ميادين الحياة. وشدد على أن الحكومة قد برهنت عن "صدقها" بدعوة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى المشاركة في المؤتمر الوطني، وعبر عن خيبة أمل الحكومة من قرار الرابطة

ألا تشارك في المؤتمر، مما أدى، بنظره، ليس إلى خسارة فرصة المشاركة في العملية والمساهمة فيها فحسب بل إلى إهمال مسؤولياتها حيال البلد أيضا. وأضاف الوزير أنه تقع على عاتق الحكومة مسؤولية ضمان استتباب السلام والاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتمتين النسيج الاجتماعي للأمة من أجل توطيد الوحدة الوطنية.

٩ - ولئن اعترف الأمين العام بأن الحكومة قد بذلت جهودا لإشراك جميع الأطراف في المؤتمر الوطني فإنه أعرب في ردها عن قلقه حيال غياب أي التزام كان بالإفراج عن داو أونغ سان سو كي ويوتين وو في الرسالة. وكرر أنه من أجل أن يُنظر إلى خارطة الطريق السياسية التي أعدتها الحكومة كأداة موثوقة وشاملة لإرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية، لا بد أولا من رفع القيود المتبقية المفروضة على داو أونغ سان سو كي ويوتين وو والسماح بإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأكد أن الإفراج عن داو أونغ سان سو كي يمكن أن يساعد في ضمان تنفيذ خارطة الطريق على نحو مستقر ومنظم بدلا من أن يعرقل حسن مسارها. كما طلب الأمين العام مساعدة وزير الخارجية لتيسير عودة مبعوثه الخاص إلى يانغون. وللأسف، ردت السلطات على هذا الطلب وعلى طلبات لاحقة مماثلة قائلة إن التواريخ المقترحة "لم تكن ملائمة" لزعمائها الوطنيين نظرا إلى انشغالهم بالمؤتمر الوطني. وعليه، حرم المبعوث الخاص من فرصة تيسير الحوار بفعالية بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي وممثلي جماعات القوميات العرقية على حد سواء. ويثير رد مجلس الدولة للسلام والتنمية أسئلة جدية بشأن مدى استعداداته للتعاون مع الأمم المتحدة. كما أنه يتعارض مع الموقف الرسمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تنتمي ميانمار إلى عضويتها والتي دعم وزراء خارجيتها في اجتماعيهم الماضيين علنا دور المبعوث الخاص للأمين العام في مساعدة ميانمار لإرساء الديمقراطية، والذين دعوا أيضا جماعيا إلى إحلاء سبيل داو أونغ سان سو كي.

١٠ - أما في ما يتعلق بإجراءات المؤتمر الوطني، فإن عدد ممثلي الأحزاب السياسية والممثلين المنتخبين لم يكن يمثل سوى جزء صغير فقط من المندوبين البالغ عددهم ١٠٧٦ مندوبا حضروا الجلسة الافتتاحية في ١٧ أيار/مايو. بينما سُجل ازدياد ملحوظ في عدد مندوبي القوميات العرقية من المؤتمر السابق. ويُقل أن المندوبين قد تلقوا توجيهات للموافقة على إجراءات المؤتمر التي تضمنت أشياء من بينها اتباع توجيهات فريق الرؤساء في كل مجموعة؛ والتكتم على أخبار الإجراءات إلى أن يتم نشرها رسميا؛ والاكتفاء بمناقشة المسائل المتصلة بالمواضيع التي تتم معالجتها والتي تتوافق مع الوثائق الموزعة مسبقا وتتضمن مقترحات متفق عليها. ويبدو أنه تم إفهام المندوبين أيضا أن المقترحات التي يتقدمون بها يجب أن تكون "متماشية مع إطار عمل الأهداف الستة ... ومع المبادئ الرئيسية الـ ١٠٤" التي حددها

المؤتمر الوطني ١٩٩٣-١٩٩٦. وفي هذا السياق، قيل إن المندوبين أعلموا بأنهم سيعملون على مبادئ إضافية لمسودات الفصول المتعلقة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي حددها المؤتمر السابق. وفي ٢٢ أيار/مايو، بدأت اجتماعات المجموعات بإعداد مقترحات بشأن مسودات الفصول تلك. وخلال الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه، قيل إن المندوبين من كل من المجموعات الثماني قرأوا مقترحاتهم خلال الجلسات العامة بشأن تقاسم السلطة في القطاعات التشريعي والتنفيذي والقضائي من أجل إدراجها في الدستور الجديد.

١١ - ورغم أن استبعاد الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية الأخرى جعل الاعتراف بالمؤتمر الوطني كمحفّل كامل وموثوق لإحلال الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار أمراً مستحيلاً، فإن إجراءات المؤتمر أفسحت للجماعات المعنية بوقف إطلاق النار مكاناً لتجتمع فيه وتناقش المسائل التي تشكل اهتماماً مشتركاً في ما بينها. وقيل إن مقترحات مشتركة قدم من ١٣ جماعة معنية بوقف إطلاق النار ومفاده أن تُعطى الولايات والأقاليم المزيد من الصلاحيات لإصدار القوانين في المجالات الحيوية ومنها الأمن والدفاع وجوانب الشؤون الخارجية وتجارة الحدود والسيطرة على الموارد الطبيعية والحفاظ على المؤلفات الأدبية والثقافة وحماية الضرائب. كما يفيد المقترح المشترك بأن تتمتع الولايات والأقاليم بالحق في اعتماد دساتيرها الخاصة، على ألا تتعارض مع دستور الاتحاد، وأن تصدر التشريعات في ما يتعلق بتعيين الموظفين الحكوميين. ولكن، قيل إن سلطات المؤتمر الوطني طلبت من الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار تعديل مقترحاتها. كما أُجل المؤتمر الوطني في ٩ تموز/يوليه. وبينما لم يُحدد تاريخ عقد المؤتمر الوطني مجدداً، أورد بيان حكومي في ١٠ تموز/يوليه أنه عندما يُستأنف المؤتمر الوطني، سوف توضع مبادئ أساسية مفصلة بشأن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وبشأن تقاسم السلطة التشريعية وتوزيعها وتشكيل لجنة مالية، بناء على موافقة أغلبية المندوبين.

ثالثاً - ملاحظات

١٢ - يقر الأمين العام بأن اتحاد ميانمار يواجه تحديات معقدة وصعبة خلال تحوله إلى الديمقراطية وسعيه وراء المصالحة الوطنية. ولذلك، رحب بحذر بإعلان الحكومة عن خارطة الطريق ذات الخطوات السبع، كما اعترف بالدور الذي من شأن هيئة على غرار المؤتمر الوطني أن تضطلع به في التحول الديمقراطي. ولكن لظالمات أشار الأمين العام إلى أن العملية ينبغي أن تقوم على الشمولية والديمقراطية حتى تكون موثوقة، وأن تسمح بالتعبير عن وجهات النظر بحرية وصراحة منذ البداية. ولذلك، يعتقد الأمين العام أن المؤتمر الوطني بتشكيلته الحالية غير ملتزم بالتوصيات التي صدرت عن قرارات متعاقبة للجمعية العامة ولجنة

حقوق الإنسان. فما زالت داو أونغ سان سو كي ونائبها يو تين وو رهن الإقامة الجبرية. كما لم ترد أية إشارة تدل على متى سيتم الإفراج عنهما. وقد سمح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بأن تستأنف بعض أنشطتها السياسية، ولكن ما عدا مقرها، لم يسمح لها بإعادة فتح مكاتبها. كذلك، لم يتجاوب مجلس الدولة للسلام والتنمية مع جهود الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار من القوميات العرقية المشاركة في المؤتمر الوطني أو مع جهود الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية غير المشاركة، لمناقشة المبادئ الدستورية المقترحة المنصوص عليها مسبقاً. كما لا يزال عدد كبير من السجناء السياسيين محتجزين على الرغم من المشاورة في توجيه النداءات لإخلاء سبيلهم.

١٣ - وإن الأمين العام ليعتقد اعتقاداً راسخاً لا لبس فيه بأنه ما لم يستمع إلى وجهات نظر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية بشأن مستقبل ميانمار وما لم يُنظر فيها ويتم العمل على أساسها، فسيكون كل من المؤتمر الوطني وعملية خارطة الطريق ناقصاً وتعوزه المصادقية ولن يتمكن بالتالي من حشد الدعم الكامل للمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، ولا سيما الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، يرى الأمين العام أن البيانات والتقارير الأخيرة التي تتناول الحقوق والسلطات المقرر ممارستها واقتسامها على مستوى الاتحاد والولاية/الإقليم والمقدمة، كما يُزعم، من الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار في المؤتمر الوطني تشكل تطورا إيجابيا، ولكن يبقى أن نرى ما الذي ستوافق عليه سلطات المؤتمر الوطني. وعلى هذه الخلفية، يدعو الأمين العام مجلس الدولة للسلام والتنمية إلى الاستفادة استفادة كاملة من تأجيل المؤتمر الوطني للإفراج فورا عن داو أونغ سان سو كي التي أعربت عن استعدادها للعمل مع مجلس الدولة للسلام والتنمية لما فيه خير الشعب، وإشراك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية في حوار حقيقي عن الخطوات المقبلة من أجل المضي قدما في عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية ضمن إطار زمني محدد. كما يناشد مجلس الدولة للسلام والتنمية أن يبرم، في الوقت ذاته، اتفاقاً مع الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار المذكورة آنفاً يحظى بقبول الطرفين إيماناً منه بأنه سيكون خطوة إيجابية نحو حل النزاعات المستمرة منذ زمن بعيد، كما من شأنه أن يشكل أساساً، وإن كان غير كامل، نحو الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

١٤ - وحيث إن الأمين العام ما زال يؤمن بأنه من الممكن التوصل إلى حل بواسطة الحوار، فإنه يحث كذلك مجلس الدولة للسلام والتنمية على السماح لمبعوثه الخاص بالعودة إلى ميانمار في أقرب وقت ممكن لمواصلة جهود التيسير ومناقشة السبل الكفيلة بتعزيز تعاون ميانمار مع المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة. كما يأمل في أن تضطلع بلدان المنطقة

ولا سيما الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور ريادي من خلال القيام فعليا بإسداء النصح لمجلس الدولة للسلام والتنمية من أجل "تجسيد ما تقوله عن تطلعاتها الديمقراطية"، بناء على توصيات الرئيس الواردة في البيان الذي ألقاه في الاجتماع الحادي عشر لمنتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي، ولتسريع عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية، من خلال اتخاذ الخطوات المذكورة سالفا.

١٥ - وختاما، يعتقد الأمين العام أن على مجلس الدولة للسلام والتنمية واجبا تجاه شعب ميانمار وهو ضمان أن ينعموا بنفس فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينعم بها نظراؤهم في سائر أنحاء المنطقة. فقد عانى مواطنو ميانمار مشاق اجتماعية واقتصادية لا داعي لها بسبب غياب عملية شاملة لإرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية في بلادهم. وقد تفاقم مأزقهم سوءا بسبب السياسات الاقتصادية التي حالت دون أن تتمكن غالبيتهم من رفع مستوى معيشتهم. ويعتقد الأمين العام اعتقادا راسخا بأن مواطني ميانمار هم ضحايا يؤسف لهم للحالة السائدة. وفي هذا السياق، يود أن ينتهز الفرصة ليشير إلى الالتزام الموازي لمنظومة الأمم المتحدة بالاستثمار في مستقبل ميانمار على الأمد الطويل، في ظل القيود القائمة، من خلال تعزيز مستوى ونطاق التزامها الاجتماعي والإنساني بالشعب والمجتمعات المحلية في البلاد. وإذا طرأ تقدم قابل للاستمرار نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية، سيبقى الأمين العام ملتزما باتخاذ المزيد من الخطوات الملائمة لتوطيد أسس التقدم، بالشراكة مع المجتمع الدولي.